وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة ديالى
كُلِّيَّة العلوم الإسلاميَّة
قسم علوم القرآن والتربية الإسلاميَّة
الدراسات العليا

مستوى الكفاية المعيشي في المفهوم القرآني وانعكاساته الاقتصادية على التعامل مع جائحة كورونا دراسة موازنة مع النظم الوضعية

رسالة مقدَّمة
إلى مجلس كُلِّيَّة العلوم الإسلاميَّة – جامعة ديالى، وَهِيَ جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في علوم القرآن تخصُّص (تفسير)

من الطالبة
لمى تحسين علي

بإشراف
أ.د عباس فاضل جواد الدليمي

١٤٤٤هـ ٢٠٢٢م

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

﴿أَلَيْسَ ٱللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُۥ ۖ وَيُخَوِّفُونَكَ
بِٱلَّذِينَ مِن دُونِهِۦ ۚ وَمَن يُضْلِلِ ٱللَّهُ
فَمَا لَهُۥ مِنْ هَادٍ﴾

صدق الله العظيم

الزمر : ٣٦

إقرار المشرف

أشهدُ أنَّ إعدادَ هذهِ الرسالة الموسومة بـ**(مستوى الكفاية المعيشي في المفهوم القرآني وانعكاساته الاقتصادية على التعامل مع جائحة كورونا دراسة موازنة مع النظم الوضعية)** الَّتي قدَّمتها الطالبة **(لمى تحسين علي)** قد جرت بإشرافي في كُلِّيَّة العلوم الإسلاميَّة – جامعة ديالى، وهي جزءٍ من متطلَّبات نيل درجة الماجستير في علوم القرآن والتربية الإسلاميَّة (تخصص تفسير).

المشرف

أ. د.

التاريخ: / /٢٠٢٢م

– توصية رئيس قسم علوم القرآن والتربية الإسلاميَّة:

بناءً على التوصيات المتوافرة، أُرشح هذهِ الرسالة للمناقشة.

أ.د.

رئيس قسم علوم القرآن والتربية الإسلاميَّة

/ /٢٠٢٢ م

أ.م.د

معاون العميد للشؤون العلمية

/ /٢٠٢٢ م

إقرار المقوم اللغوي

أشهدُ أنَّ هذهِ الرسالة الموسومة بـ**(مستوى الكفاية المعيشي في المفهوم القرآني وانعكاساته الاقتصادية على التعامل مع جائحة كورونا دراسة موازنة مع النظم الوضعية)** الَّتي قدَّمتها الطالبة **(لمى تحسين علي) إلى** مجلس كُلِّيَّة العلوم الإسلامِيَّة – جامعة ديالى، وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في علوم القرآن والتربية الإسلامِيَّة، قد جرى تقويمها لغويًّا من قبلي.

التوقيع:

اسم الخبير:

المرتبة العلمِيَّة:

التاريخ: / /٢٠٢٢م

إقرار المقوم العلمي

أشهدُ أنَّ هذهِ الرسالة الموسومة بـ**(مستوى الكفاية المعيشي في المفهوم القرآني وانعكاساته الاقتصادية على التعامل مع جائحة كورونا دراسة موازنة مع النظم الوضعية)** الَّتي قدَّمتها الطالبة **(لمى تحسين علي) إلى** مجلس كُلِّيَّة العلوم الإسلامِيَّة – جامعة ديالى، وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في علوم القرآن والتربية الإسلامِيَّة، قد جرى تقويمها علميًّا من قبلي.

التوقيع:

اسم الخبير:

المرتبة العلمِيَّة:

التاريخ: / /٢٠٢٢م

الإهداء

إلى أمي الحبيبة

روح والدي العزيز

زوجي وسندي

أُستاذي أ.د عباس فاضل

أَساتذتي في كلية العلوم الاسلامية

طَلبة العلم كافة

أُهدي ثمرة جهدي المتواضع

الباحثة

شُكر وعِرفان

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، وأشكره (ﷻ) على عونه وتوفيقه لي لإكمال رسالتي .

فإني أجد الواجب بعد إنجازي هذه الرسالة أن أقدم شكري وامتناني إلى كل من ساعدني ومدَّ لي يد العون جعل الله جهدهم في ميزان حسناتهم، وأخص بالذكر **الأستاذ الدكتور عباس فاضل الدليمي**.... والَّذي تولَّى الإشراف على هذه الرسالة وبذل المجهود العلمي شاكرة له سعة الصدر للمتابعة والتوجيه .

وأوجّه جزيل الشكر لكليَّة العلوم الإسلاميَّة التي أتاحت لي مواصلة الدراسات العليا في رحابها، وأخصُّ بالذكر الأساتذة في قسم علوم القرآن وموظّفي شعبة الدراسات العليا.

والشكر كلّ الشكر لأعضاء لجنة المناقشة على تفضُّلهم قبول مناقشة هذه الرسالة.

الباحثة

ثبت الرسالة

ت	الموضوع	رقم الصفحة
١.	الآية القرآنِيَّة	أ
٢.	إقرار المشرف	ب
٣.	إقرار المقوم اللغوي	ج
٤.	إقرار المقوم العلمي	د
٥.	الإهداء	هـ
٦.	الشكر والعرفان	و
٧.	ثبت الرسالة	ز- ح
٨.	المقدمة	١ - ٦
٩.	**الفصل الأوَّل: تعريف المشكلة الاقتصادية وخصائصها .**	٧ – ٦٠
١٠.	**المبحث الأوَّل: المشكلة الاقتصادية في الفكر الوضعي.**	٧ – ٢٣
١١.	المطلب الأوَّل: تعريف المشكلة الاقتصاديَّة وخصائصها .	٩ – ١٣
١٢.	المطلب الثاني: مفهوم النظام الرأسمالي .	١٤ – ١٨
١٣.	المطلب الثالث: مفهوم النظام الاقتصادي الاشتراكي.	١٩ – ٢٣
١٤.	**المبحث الثاني: نظرية حد الكفاف في الفكر الاقتصادي الرأسمالي.**	٢٤ – ٤٣
١٥.	المطلب الأوَّل: تعريف التوزيع وإعادة التوزيع وبنائه النظري .	٢٥ – ٣١
١٦.	المطلب الثاني: موازنة التطبيق في التوزيع مع الأنموذج الإسلامي .	٣٢ – ٣٤
١٧.	المطلب الثالث: إعادة التوزيع.	٣٥ – ٤٣
١٨.	**المبحث الثالث: نظرية متوسط الدخل الاجتماعي في الفكر الاقتصادي الاشتراكي .**	٤٤ – ٦٠
١٩.	المطلب الأول : عوامل الانتاج .	٤٤ – ٤٧
٢٠.	المطلب الثاني: التوزيع وتوزيع الدخل في النظام الاقتصادي الاشتراكي .	٤٨ – ٥١
٢١.	المطلب الثالث: النظرة الاشتراكية للأزمة الاقتصادية وحلولها .	٥٢ – ٦٠
٢٢.	**الفصل الثاني: نظرية التوزيع لما بعد الانتاج في الفكر الاقتصادي**	٦١ -١٣٣

	الاسلامي .	
٢٣.	**المبحث الأول : المشكلة الاقتصادية في الفكر الاقتصادي الإسلامي .**	٦١ –٧٧
٢٤.	المطلب الأول: مفهوم النظام الاقتصادي الإسلامي .	٦٢ – ٦٧
٢٥.	المطلب الثاني: أركان الاقتصاد الإسلامي .	٦٨ – ٧٣
٢٦.	المطلب الثالث: تحديد المشكلة الاقتصادية .	٧٤ – ٧٧
٢٧.	**المبحث الثاني: أدلة حد الكفاية في آي الذكر الحكيم .**	٧٨ – ٩٩
٢٨.	**المبحث الثالث: أدلة حد الكفاية في السنة النبوية .**	١٠٠ – ١١٣
٢٩.	**الفصل الثالث : جائحة كورونا ومستوى الفقر.**	١١٤ – ١٥٩
٣٠.	**المبحث الأول : جائحة كورونا .**	١١٤ – ١١٥
٣١.	المطلب الأول : تعريف الفايروس وطريقة التعامل معه .	١١٦ – ١١٩
٣٢.	المطلب الثاني : تشخيص الفايروس ومنع انتشاره .	١٢٠ – ١٢٣
٣٣.	المطلب الثالث: التأثير الاقتصادي لجائحة كورونا .	١٢٤ – ١٢٦
٣٤.	المطلب الرابع: راس المال البشري.	١٢٧ – ١٣٢
٣٥.	**المبحث الثاني: جائحة كورونا وانعكاساتها على مستوى الكفاية الإسلامي .**	١٣٣ – ١٣٨
٣٦.	المطلب الأول: الموازنة : التفاوت في الدخل بين الانظمة الاقتصادية .	١٣٩ – ١٤٢
٣٧.	المطلب الثاني: مفهوم الطبقة الاجتماعية بين الانظمة الاقتصادية .	١٤٣ – ١٤٩
٣٨.	المطلب الثالث: مستوى (حد) الكفاية والفقر على وفق التنمية في النظام الاقتصادي الإسلامي .	١٥٠ – ١٥٩
٣٩.	**الخاتمة**	١٦٠ – ١٦٣
٤٠.	**المصادر والمراجع**	١٦٤ – ١٧٩
٤١.	**الملخص الإنكليزي**	

المقدّمة

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله الذي خلق فسوى ، وقدر فهدى ، وجمع فأوعى ، والذي أخرج المرعى ، فجعله غثاء أحوى .

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على سيد الخلق وحبيب الحق سيدنا وحبيبنا رسول الله أبي القاسم محمد بن عبد الله (ﷺ). ورضي الله تعالى عن آل بيته الأطهار ، وصحابته الأبرار ، وتابعيهم ومن اتبعهم بإحسان إلى يوم لا ينفع مال ولا بنون إلا من أتى الله بقلب سليم.

أما بعد : فإن رسول الله (ﷺ) هو واحدٌ من أولئك الأنبياء والرسل الذين قاموا على بناء مجتمعاتهم وأقوامهم بما هداهم الله (ﷻ) إليه في جميع مراحل البناء الإنساني والحضاري .

والسنة النبوية الشريفة فيها من كنوز العلم والمعرفةِ ما تقوم به الأمم، وما يصلحها إلى قيام الساعة .

والروايات والأحاديث النبوية الشريفة لتشهد لهذا النبي (ﷺ) سبْقهُ إلى وضع الخطط الناجحة ، والتنظيم الناجع ، والرقابة الكاملة ، وحله للأزمات ، وتشجيعه للعاملين معه .

حيث ساعد ذلك في تحقيق الأهداف الرئيسية للمجتمع بأحسن كفاءة ممكنة عن طريق التنسيق ، وحسن الاستغلال للموارد المادية المتاحة .

وهو يساعد في خلق روح التعاون والتضامن بين الأفراد لبلوغ الأهداف المحددة .

ويساعد على الاستفادة من الأساليب المتطورة في أداء العمل وكذلك فهو يحدد أوجه النشاط اللازمة لتحقيق هدف معين ، أو خطة مرسومة

وقد دأب (ﷺ) على منذ بداية دعوته على المساواة بين الناس ونبذ الفوارق الطبقية في المجتمع المسلم ونشر العدل والمساواة في سبيل تحقيق العيش الكريم لكل افراده بمختلف جنسياتهم ودياناتهم.

ولعل من أهم أسباب الفشل التي تعانيه بعض مجتمعاتنا الإسلامية في أغلب المجالات الحياتية هو عدم وجود التخطيط والتنظيم في أعمالنا ، بسبب ابتعادنا عن شرعنا وديننا الإسلامي الحنيف ، وعدم التزامنا بالقوانيين التي جاء بها ديننا الحنيف .

و البشريَّة عبر تاريخها الطويل مرَّت بأنواع عِدَّة من الكوارث والحروب والأوبئة راح ضحيتها ملايين البشر، واستفاد منها الإنسان لتحسين ثقافته باتِّجاه العيش الكريم، وابتكار أنظمة قادرة على مواجهة هذه التحدِّيات، وكان أبرز إنجاز للإنسان هو استعمال العلم في حَلِّ مشكلاته عبر منهج دقيق سمَّاه منهج البحث العلميّ الَّذي عماد عمله: هو البحث عن المشكلة وتحديدها، وفرض الحل لها عبر الطرق التاريخيَّة ، أو الوصفيَّة ، أو التجريبيَّة، ومن ثُمَّ الوصول إلى نتائج وتوصيات يُمكن عبرها حَلُّ المشكلة وهكذا دواليك لتُصبِحَ الجامعات ومراكز البحث العلميّ الوسط الطبيعيّ والناجح في إيجاد الحلول للمشاكل الصناعيَّة والزراعيَّة والتجاريَّة والاجتماعيّة والسياسيَّة والدينيَّة وهكذا...

وواجه العالم مؤخَّرًا جائحة عالميَّة تفتك بالبشر، وتقدّم الباحثون في الجامعات العالميَّة ومختبرات البحث العلميّ بإيجاد اللقاح المناسب للتقليل من اعراض المرض الفتَّاك.

وقد ظهرت تداعيات كبيرة في مختلف جوانب الحياة، من أبرزها التحدِّي للنظام الصحِّي والنظام المالي وهو المستوى المعيشي لكل فرد

ومن هنا سوف أتتناول الجانب الماليّ عبر نظريَّات التوزيع لما بعد الإنتاج في ثلاثة أنظمة تشكل أغلب مساحة المعمورة، وهي:

١. النظام الاقتصاديّ الإسلاميّ.
٢. النظام الاقتصاديّ الرأسماليّ.
٣. النظام الاقتصاديّ الاشتراكيّ.

أوّلا: سبب اختيار موضوع الرسالة:

إنَّ السبب الَّذي دعاني إلى اختيار الموضوع هو الضعف والفشل في النظام المالي العراقي في مواجهة تداعيات الجائحة من خلال عدم قدرته على تعويض خسائر الأفراد لدخولهم بسبب الحظر الَّذي كان يفرض على حركة المواطنين، بينما نجد دولاً أخرى مجاورة ، أو اقليمية ، أو دولية استطاعت معالجة النقص في الدخل الفردي عبر أنظمتها الماليَّة، وحتى لا تتكرَّر الأخطاء نفسها مستقبلًا عند مواجهة ظرف مماثل لها.

ثانيًا: مشكلة الرسالة:

يمكن صياغة مشكلة الرسالة عن طريق الأسئلة الآتية:

١. ماهيَّة نظريَّة التوزيع لما بعد الإنتاج الَّتي تعتمدها المجتمعات الإسلاميّة والمجتمع العراقي يعدّ جزءًا من هذه المجتمعات.
٢. ما هو التأصيل النظري في القران الكريم والسنَّة النبويَّة الشريفة، وتطبيقات السلف الصالح؟
٣. ما هي الانعكاسات الاقتصاديَّة للجائحة على مستوى الفقر؟

ثالثًا: فرضِيَّة الرسالة:

نظريَّة مستوى الكفاية في الفكر الاقتصاديّ الإسلاميّ المستنبطة من مصدري التشريع الإسلاميّ بشقَّيه الوحي (القرآن والسنَّة)، والوجود (آراء الفقهاء والعلماء منذ وفاة النبي محمد (ﷺ) إلى يومنا هذا).

رابعًا: أهداف الرسالة:

١. بيان السبق والريادة للفكر الإسلاميّ في نظريَّة التوزيع لما بعد الإنتاج.
٢. الموازنة بين نظريَّة مستوى (حدّ) الكفاية الإسلاميّ، ونظرية الكفاف الرأسماليَّة ونظرية متوسط الدخل الاجتماعيّ الاشتراكيَّة.
٣. التحقُّق من مستويات الفقر الَّتي أصابت المجتمعات العالميَّة وبضمنها العراق.

خامسا: منهجيَّة الرسالة:

اعتمد في بيان تحقق الفرض من عدمه على المنهج الاستقرائيّ غير التام، والمنهج الاستنباطيّ، أو الجمع بين المنهجين كلَّما اقتضت منهجيَّة الرسالة ذلك، وبما أنَّ المعطيات تعتمد الجانب النظريّ فإنَّ استعمال الطريقة الوصفيَّة التحليليَّة هو ألَّا نوفَّق من وجهة نظري في الوصول إلى تحقيق أهداف الرسالة.

سادسا: الدراسات السابقة:

لدى تتبُّعي لموضوع الرسالة، وقدر تعلُّق الموضوع بكتابة رسائل سابقة ، فإنَّهُ لِحَدِّ علمي وعلم أستاذي المشرف، لم تُكتَبْ رسالة أو أطروحة جامعيَّة على السواء عربيًا وعالميًّا في العنوان نفسه، وهنا تناولت مجموعة من الدراسات السابقة في جزء من الموضوع أو قريبًا منه وعلى النحو الآتي:

١. حدّ الكفاية في مذهب الاقتصاد الإسلاميّ، دراسة موازنة مع النظم الوضعيَّة، عباس فاضل الدليمي، جامعة بغداد، كُلِّيَّة العلوم الإسلاميّة، قسم الشريعة، عام(١٩٩٨م) .
٢. حدّ الكفاية في الاقتصاد الإسلاميّ (دراسة مقارنة) أحمد عثمان عبدالقادر السعودية مكَّة، جامعة أم القرى، كُلِّيَّة الشريعة والدراسات الإسلاميّة ١٤٠٨هـ) .
٣. مفهوم حدّ الكفاية في الفكر الإسلاميّ دراسة تطبيقيَّة على مدينة مكّة المكرَّمة، عادل ابن عبدالرحمن أحمد بوقري جامعة الملك عبد العزيز. عمادة الدراسات العليا(١٤٢١ هـ) .
٤. الآثار الاقتصاديَّة لجائحة كورونا على النمو الاقتصاديّ العالمي مع إشارة خاصَّة للعراق، حيدر عنتر خلف حسين، جامعة كربلاء كُلِّيَّة الادارة والاقتصاد، قسم الاقتصاد(٢٠٢١م) .
٥. جائحة كورونا (coved- 19) وتأثيرها على الدولة والعلاقات الدوليَّة عزيز عدنان علي رسالة ماجستير، جامعة تكريت كُلِّيَّة العلوم السياسيَّة(٢٠٢١م) .

سابعا: تبويب الرسالة:

قسَّمت الرسالة على الفصول الآتية:

أوَّلا: الفصل الأوَّل: تعريف المشكلة الاقتصاديَّة وخصائصها، وضم المباحث اللآتية:

١. **المبحث الأوَّل:** المشكلة الاقتصاديَّة في الفكر الوضعي وضم المطالب اللآتية:

أ. **المطلب الأوَّل:** تعريف المشكلة الاقتصاديَّة وخصائصها.

ب. **المطلب الثاني:** مفهوم النظام الرأسماليّ.

ج. **المطلب الثالث:** مفهوم النظام الاقتصاديّ الاشتراكيّ.

٢. **المبحث الثاني:** نظريَّة حدّ الكفاف في الفكر الاقتصاديّ الرأسماليّ وضم المباحث الاتية:

أ. **المطلب الأوَّل:** تعريف التوزيع واعادة التوزيع وبنائه النظري.

ب. **المطلب الثاني:** موازنة التطبيق في التوزيع مع الأنموذج الإسلاميّ.

ج. **المطلب الثالث:** إعادة التوزيع.

٣. **المبحث الثالث:** نظريَّة متوسط الدخل الاجتماعيّ في الفكر الاقتصاديّ الاشتراكيّ وضم المطالب الاتية:

أ. **المطلب الأوَّل:** عوامل الإنتاج.

ب. **المطلب الثاني:** التوزيع وتوزيع الدخل في النظام الاقتصاديّ الاشتراكيّ.

ج. **المطلب الثالث:** النظرة الاشتراكيَّة للأزمة الاقتصاديَّة وحلولها.

ثانيا: الفصل الثاني: نظريَّة التوزيع لما بعد الإنتاج في الفكر الاقتصاديّ الإسلاميّ وضمَّ المباحث اللآتية:

١. **المبحث الأوَّل:** المشكلة الاقتصاديَّة في الفكر الاقتصاديّ الإسلاميّ، وضم المطالب الآتية:

أ. **المطلب الأوَّل:** مفهوم النظام الاقتصاديّ الإسلاميّ.

ب. **المطلب الثاني:** أركان الاقتصاد الإسلاميّ.

ج. **المطلب الثالث:** تحديد المشكلة الاقتصاديَّة.

٢. **المبحث الثاني:** أدلَّة حدّ الكفاية في أي الذكر الحكيم.

٣. **المبحث الثالث:** أدلَّة حدّ الكفاية في السنة النبويَّة.

ثالثًا: الفصل الثالث: جائحة كورونا ومستوى الفقر وضمَّ المباحث الاتية:

١. **المبحث الأوَّل:** جائحة كورونا، وضم المطالب الآتية:

أ. **المطلب الأوَّل:** تعريف الفايروس وطريقة التعامل معه.

ب. **المطلب الثاني:** تشخيص المرض ومنع انتشاره.

ج. **المطلب الثالث:** التأثير الاقتصاديّ لجائحة كورونا.

د. **المطلب الرابع:** راس المال البشري.

٢. **المبحث الثاني:** جائحة كورونا وانعكاساتها على مستوى الكفاية الإسلاميّ وضمَّ المطالب الآتية:

أ. **المطلب الأوَّل:** الموازنة: التفاوت في الدخل بين الانظمة الاقتصاديَّة.

ب. **المطلب الثاني:** مفهوم الطبقة الاجتماعيّة بين الانظمة الاقتصاديَّة.

ج. **المطلب الثالث:** مستوى (حدّ) الكفاية والفقر على وفق التنمية في النظام الاقتصاديّ الإسلاميّ.

داعية الخالق (ﷻ) أن يوفِّقني في مسعاي، إنَّهُ نعم المولى ونعم النصير وأخر دعوانا أنْ الحمد لله رب العالمين.

الفصل الأوَّل

تعريف المشكلة الاقتصاديَّة وخصائصها

المبحث الأوَّل

المشكلة الاقتصاديَّة في الفكر الوضعي

المبحث الثاني

نظريَّة حدّ الكفاف في الفكر الاقتصاديّ الرأسماليّ

المبحث الثالث

نظريَّة متوسط الدخل الاجتماعيّ في الفكر الاقتصاديّ الاشتراكيّ

المبحث الأوَّل

المشكلة الاقتصاديَّة في الفكر الوضعي

المطلب الأوَّل

تعريف المشكلة الاقتصاديَّة وخصائصها

المطلب الثاني

مفهوم النظام الرأسماليّ

المطلب الثالث

مفهوم النظام الاقتصاديّ الاشتراكيّ

المبحث الأوَّل

المشكلة الاقتصاديَّة في الفكر الوضعي

تتسم المشكلة الاقتصاديَّة كمفهوم اقتصادي بالثبات في الفكر الاقتصاديّ الوضعي بشقيهِ الرأسماليّ والاشتراكيّ، إذ حُصِرَت بموضوع الندرة في الفكر الاقتصاديّ الرأسماليّ، وباستغلال رب العمل للعامل وسرقته لتزيد ثرواتهم بشكل كبير، في الفكر الاقتصاديّ الاشتراكيّ.

ولغرض تحقيق فرضِيَّة الرسالة، فإننا سوف نتناول مفهوم المشكلة الاقتصاديَّة على من جهتي التعريف اللغوي والاصطلاحي، وأبرز خصائصها في مطلبها الأول، ومن ثم نتناول كلا من النظامين الرأسماليّ في المطلب الثاني والنظام الاشتراكيّ في مطلب ثالث.

وقبل البدء بموضوع المشكلة الاقتصادية لابد من التعريف بالمستوى المعيشي

فالمستوى: هو اسم مفعول من استوى وسَواء الشَيء وسَواه وَسَطُه[1].

ومستوى المعيشة: الدرجة والمعيشة ما تكون به الحياة من المطعم والمشرب والدخل[2]، من ذلك قوله تعالى : ﴿وَلَقَدْ مَكَّنَّاكُمْ فِي الْأَرْضِ وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَايِشَ قَلِيلًا مَّا تَشْكُرُونَ ﴿١٠﴾﴾ [3].

---

[1] ينظر: لسان العرب، محمد بن مكرم بن علي، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعي الافريقي، (ت:٧١١هـ)، دار صادر، بيروت، ط٣، (١٤١٤هـ/ ١٩٩٣م) (٣١٠/٧).

[2] ينظر: مدخل الى علم الاقتصاد، جون سي كامبس، ترجمة: د. حميد القيسي، الموصل، مكتبة الوفاء، (١٣٨٣هـ / ١٩٦٤م) ، ص١٨٧.

[3] سورة الاعراف /١٠.

المطلب الأوَّل

تعريف المشكلة الاقتصاديَّة وخصائصها

أوَّلا: تعريفها لغة واصطلاحًا:

أ. التعريف اللغوي:

١. **المشكلة:** ((من أشكل الأمر: التبس، وأمورٌ أشكالٌ: ملتبسةٌ، وَبينهمْ أشكلة: أَي لبس... ومنه قيل للأمر المشتبهة مُشكِلٌ، وأشكل عليَّ الأمرُ إذا اختلط وأشكَلت عليَّ الأخبارُ واحتكلت بمعنى واحد، والأشكال عند العرب اللونان المختلطان))[١].

٢. **الاقتصاديَّة:** ((من القصد في الشيء: خلاف الإفراط، وهو ما بين الإسراف والتقتير والقصد في المعيشة: أن لا يسرف ولا يقتر، يقال: فلان مقتصد بالنفقة، وقد اقتصد فلان في أمره، أي: استقام، وقوله: ﴿وَمِنْهُم مُّقْتَصِدٌ﴾[٢] بين الظالم والسابق وقوله تعالى: ﴿وَٱقْصِدْ فِي مَشْيِكَ﴾[٣]))[٤].

---

[١] لسان العرب، (١٢٠/٨)، مادة : (شكل) .

[٢] سورة فاطر/ ٣٢.

[٣] سورة لقمان/ ١٩.

[٤] لسان العرب، (١٢/ ١١٤)، مادة : (قصد) .

١. التعريف الاصطلاحي:

يمكن تعريف المشكلة الاقتصاديَّة بأنَّها: محدوديَّة الموارد الاقتصاديَّة، وكثرة الحاجات، الَّتي تفرض قيودًا معيَّنةً على المجتمع، ووضع سُلَّمٍ للأوَّليَّات، فالموارد محدودة في مجتمع حاجات ورغبات أفراده متنوّعة ومتجدِّدة عبر الزمان[١].

كما تعرف على أنَّها: عجز المجتمع عن إشباع كُلّ الاحتياجات البشريَّة من السلع والخدمات في ظلّ ندرة الموارد ومحدوديَّة وسائل الإنتاج[٢]، ((أمَّا الَّذي يختلف فهو طريقة حلّها وعلاجها وكيفيَّة التعامل معها أو حدّتها وآثارها السلبيَّة))[٣].

إنَّ موضوع المشكلة الاقتصاديَّة وكيفيَّة معالجتها هو موضوع الاقتصاد كلّه أي بمعنى أنَّها الأساس الَّذي تنشأ عنه كل العمليَّات الاقتصاديَّة من خلال أهمِّيَّة الكفاءة الإنتاجيَّة وكفاءة التبادل وسلامة التوزيع وترشيد الاستهلاك[٤].

((فالمشكلة الاقتصاديَّة متمثلة في ندرة الموارد الاقتصاديَّة المتاحة المختلفة بأنواعها إذا ما قارناها بالحاجات الإنسانيَّة المتجددة باستمرار عبر الزمن الَّذي عاشته الإنسانيَّة)) [٥].

---

[١] ينظر: المشكلة الاقتصاديَّة بين التوصيف والحل من منظور اقتصادي إسلامي، د. هايل عبد المولى طشطوش، بحث مقدم لمنتدى الاقتصاد الإسلامي، دبي، (١٤٣٦هـ/ ٢٠١٥م)، ص٨.

[٢] ينظر: مبادئ الاقتصاد الجزئي، السيد محمد السريتي، الدار الجامعية، الاسكندرية، ط١، (١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٤ م)، ص٣٠.

[٣] أساسيَّات علم الاقتصاد، محمود يونس، الدار الجامعية، الاسكندرية، (د. ط)، (١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م)، ص ٣٩.

[٤] ينظر: الإسلام والمشكلة الاقتصاديَّة، محمد شوقي فنجري، مكتبة الانجلو المصرية، (د. ط)، (١٣٩٨هـ/ ١٩٧٨م)، ص ١٨.

[٥] مفاهيم ونظم اقتصاديَّة، إسماعيل عبد الرحمن، دار وائل، عمان، الأردن، (د. ط)، (١٤٢٥هـ/٢٠٠٥م)، ص ٣٢.

فنشوء المشكلة بشكل عام من توافر عاملين:

١. محدوديَّة الموارد وقلتها.

٢. عدم محدوديَّة الحاجات وكثرتها.

يكاد يتَّفق العلماء في الاقتصاد الرأسماليّ على تحديد هذين الركنين في سبب نشوء المشكلة الاقتصاديَّة [١].

((إنَّ الفكر الاقتصاديّ قديم قِدَمَ الإنسان ذاته، فقد واجهت المشكلة الاقتصاديَّة المجتمعات منذ نشأتها، لأنَّها مشكله إشباع الحاجات للناس، ومن الطبيعي أن يتناول الإنسان المشكلة بالتفكير والاهتمام لإيجاد الحلول لها))[٢].

لذا فهي تحتمل معانيَ مُتعدّدة، وبوجهات نظر مُتعدّدة أيضًا بسبب الأساس الفلسفيّ الاقتصاديّ وعلى وفق الآتي:

١. المشكلة الاقتصادية وفق المنظور الرأسماليّ:

((إنَّ سبب المشكلة الاقتصاديَّة هم الفقراء سواء لكسلهم أو لسوء حظهم بشحّ الطبيعة أو قلَّه الموارد، أي: إنَّ قضيَّة الفقر هي أساس قضيَّة قلّة الإنتاج.

وقد رتَّبَ الفكر الاقتصاديّ الرأسماليّ على ذلك أنَّ على الدولة أن تُتِيحَ الحُرِّيَّة المطلقة للجميع، لكي ينتجوا ويكسبوا، ويغتنوا، دون قيد أو شرط، وأنَّ على من خانه الحظّ أن يرضى بواقعه فهو نصيبه وقدر الله له))[٣]، وهكذا اعتمد المجتمع

---

[١] ينظر: مبادئ الاقتصاد الكلي، خالد الوزني، دار وائل، عمَّان، الأردن، (د. ط)، (١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٤م)، ص ٤٩.

[٢] دليل الرجل العادي إلى الفكر الاقتصادي، حازم البيلاوي، دار الشروق، القاهرة، ط١، (١٤١٥هـ/ ١٩٩٥م)، ص ١١.

[٣] الإسلام والتوازن الاقتصادي بين الافراد والدول، د. محمد شوقي الفنجري، (ت: ١٤٣١هـ)، وزارة الاوقاف، (د. ط)، (د.ت)، ص ٣٧.

الرأسماليّ نظريَّته الحقوقيَّة بعّد الحُرِّيَّة الفرديَّة أساسًا لنشاطه الاقتصاديّ دعه يعمل دعه يمرّ.

٢. المشكلة الاقتصادية وفق المنظور الاشتراكيّ:

((إنَّ سبب المشكلة الاقتصاديَّة هم الأغنياء أنفسهم، باستئثارهم خيرات المجتمع، دون الأكثريَّة الكادحة، وبالتالي نشوء التناقض بين قوى الإنتاج، وعلاقات التوزيع، فقضيَّة الفقر عنده هي أساسًا قضيَّة سوء التوزيع لما بعد الإنتاج.

وقد رتَّبَ على ذلك نظريَّاته في الصراع بين الطبقات، وفي التركيز على تغيير أشكال ووسائل الإنتاج من خلال إلغاء الملكِيَّة الخاصَّة، وتصفية الرأسماليّين البرجوازيّين بحسب تعبيرهم))[١].

((وهو: تمهيد لبناء المجتمع الشيوعي الَّذي يعتمد في أساسه على نظريَّة وفرة الإنتاج، وأنَّهُ لا يمكن تطبيق الاشتراكيَّة في بلد مُتَخلِّف صناعيًّا.

بناءً على ما تقدَّم، فإنَّ الرأسماليَّة تعدّ المشكلة الاقتصاديَّة هي قلّة الموارد الطبيعيَّة وندرتها الَّتي لا تفي بالحاجات المادِّيَّة الحياتيَّة للإنسان، لأنَّها في تزايد مستمرّ، فنشوء المشكلة سببه الموارد الطبيعيَّة المحدودة، والحاجات الإنسانيَّة المتزايدة.

في حين أنَّ الماركسيَّة تؤمن بأنَّ المشكلة الاقتصاديَّة تتمثَّلُ بالتناقض المستمرّ بين الشكل والنظام الَّذي يتمّ به الإنتاج في المجتمع، وبين نظام التوزيع))[٢].

ثانيًا: خصائص المشكلة الاقتصاديَّة:

تتميَّزُ المشكلة الاقتصاديَّة بمجموعة من الخصائص وهي:

---

[١] الإسلام والتوازن الاقتصادي بين الافراد والدول، ص ٣٧.

[٢] المشكلة الاقتصاديَّة بين التوصيف والحل من منظور اقتصادي إسلامي، ص ٦.

١. **العموميَّة:** هي طبيعة المشكلة الاقتصاديَّة الَّتي تتصف بأنها مشكلة مكانية وزمانية اي موجودة قديما وحديثا، وتمتد في الأماكن كافة ولا يختص بها مكان واحد فقط، فهي تكاد تكون مجردة عن الزمان والمكان[١].

٢. **الديمومة:** إنَّها مشكلة أبدية ودائمة تظهر في الأزمنة كافة والعصور فالإنسان منذ القدم يواجه مشكلة اقتصاديَّة تعاني منها المجتمعات الحديثة وستواجهها المجتمعات الأحدث في المستقبل[٢].

٣. **الندرة النسبيَّة:** نقص أو عدم كفاية الموارد، إذ إنَّ الموارد محدودة بطبيعتها ولها استخدامات متنوعة ونتيجة لذلك يترتب على الأفراد الاختيار بينها، أي: إنَّها مشكلة أحاديَّة الجانب[٣].

٤. **مشكلة الاختيار:** هي محدودية الموارد الاقتصاديَّة تقابلها عدم المحدودية في الحاجات البشريَّة حيث تبقى حاجات الأفراد أكثر من الموارد المتوفرة بسبب التجديد المستمر للحاجات الإنسانيَّة بسبب التقدم التكنولوجي، وعلى وجه الخصوص بعد الثورة الصناعيَّة[٤].

٥. **التضحية:** هي أن يتخلَّى الأفراد عن حاجات خاصَّة بهم من أجل إشباع حاجات أخرى ذات أهمِّيَّة بالنسبة لهم وتعتمد على المفاضلة والمقارنة بين مجموعة من الحاجات، ومن ثم ترتيب أولوياتها بالنسبة لكل فرد من أجل تخصيصه للموارد المناسبة لها بهدف إشباع الحاجات الخاصَّة به، وعلى وفق نظريَّة توجيه الموارد[٥].

---

[١] ينظر: المشكلة الاقتصاديَّة في الانظمة الاقتصاديَّة المختلفة، د. أحمد الجيوسي، الأردن، جامعة فيلادلفيا، (د. ط)، (د.ت)، ص ١٠.

[٢] ينظر: مقدمة في المشكلة الاقتصاديَّة، النظم الاقتصاديَّة، د. مختار عبد الحكيم طلبة جامعة القاهرة، (د. ط)، (١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م)، ص ٢.

[٣] ينظر: المصدر نفسه ، ص٢ .

[٤] ينظر: المشكلة الاقتصاديَّة في الانظمة الاقتصاديَّة المختلفة، ص ١٣-١٤.

[٥] ينظر: المصدر نفسه ، ص١٣-١٤.

ونرى هنا أنَّ تحديد خصائص المشكلة الاقتصاديَّة من وجهة نظر النظامين الرأسماليّ والاشتراكيّ قد أغفل مبدأ أنَّ الله (ﷻ) قد أتاح لعباده من الموارد الطبيعيَّة ما يكفيهم، وعلى وفق قوله تعالى: ﴿سَخَّرَ لَكُم مَّا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلۡأَرۡضِ وَأَسۡبَغَ عَلَيۡكُمۡ نِعَمَهُۥ ظَٰهِرَةٗ وَبَاطِنَةٗۗ﴾[1]، وهو ما سأتتناوله في موضعه من الرسالة.

ويستلزم هنا تناول مفهوم الأنظمة الاقتصاديَّة: الرأسماليّ والاشتراكيّ من أجل استكمال المنهجيَّة وصولا إلى اختبار فرضِيَّة الرسالة.

[1] سورة لقمان/ ٢٠.

المطلب الثاني

مفهوم النظام الرأسماليّ

أولا: تعريف النظام الاقتصاديّ الرأسماليّ:

يُعَرَّفُ النظام الاقتصاديّ الرأسماليّ بأنَّهُ :((نظام اقتصادي يتميَّز بنمط من الإنتاج يرتكز فيه تقسيم المجتمع على طبقتين أساسيتين: طبقة مالكي وسائل الإنتاج (الأرض، المواد الأوَّليَّة، آلات وأدوات العمل) سواء كانت مكوَّنة من أفراد أو شركات أو مؤسَّسات أي هم من يشترون قوت العمل لتشغيل مشروعاتهم – على وفق نظام قانوني محدد –))[١]. وطبقة (العمال) المجبرة على بيع قوت عملها، لأنَّه ليس لأفرادها وسائل الإنتاج ولا رأس المال الَّذي يتيح لهم العمل لحسابهم الخاص[٢].

فالرأسماليّة تعتمد على نظام إنتاج اجتماعي يتميَّز بتمركز أدوات ووسائل الإنتاج ومجموع الثروات بأيدي عدد قليل جدًّا من الناس يشكِّلون طبقة الرأسماليّين وهم طبقة الأغنياء مالكي وسائل الإنتاج، بينما تصبح الأكثريَّة من الناس مضطرَّة للعمل كأُجَرَاء وهم طبقة الفقراء لدى الرأسماليّين الَّذين يهدفون إلى تحقيق الربح على حساب الأكثريَّة من العمال ويُعِدُّون ذلك منتهى العدالة[٣].

ثانيا: نشأة النظام الرأسماليّ:

تعود نشأة النظام الرأسماليّ إلى تاريخ نشأة الأسواق الحرة وتأسيسها ؛ وذلك لأن النظام الرأسماليّ يقوم على أساس اقتصاد السوق الحرّ، ووضع علماء الاقتصاد العصور الحديثة تعريفًا للسوق الحرّ بقولهم: ((هو السوق القائم على نظم التبادل

---

[١] موسوعة السياسة (الرأسماليَّة)، عبد الوهاب الكيالي، المؤسسة العربيَّة للدراسات والنشر بيروت، ط ٣، (١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م)، (٢/ ٧٨٩).

[٢] ينظر: المصدر نفسه ، (٧٨٩/٢) .

[٣] ينظر: الاقتصاد السياسي، عبد الله ساقور، دار العلوم للنشر، عنابة، الجزائر، (د. ط) (١٤٢٥هـ/٢٠٠٤م)، ص ٣٢.

الحرّ للموارد المختلفة، وإن كانت قليلة، ويكون ذلك بين ذوي الحقوق المحدَّدة أي المنتجين))[١].

حيث يتمّ الاتِّفاق على طبيعة هذه الحقوق بشكل مسبق، وفق عقد محدَّد وتكون مضمونة بشكل كامل، ويمكن للأطراف التنازل عنها في حال أرادت، ويجب التأكيد على أنَّ ضرورة ضمان الحقوق، لأنَّها تُعَدُّ شرطًا أساسيًّا لتحقيق الثروة؛ وذلك طبقًا لما ورد في علم الاقتصاد الحديث الَّذي بدأه المفكر الاسكتلندي آدم سمث[*] صاحب كتاب ثروة الأمم[٢].

ونحتاج هنا إلى بيان الأسباب المباشرة لظهور النظام الرأسماليّ في أوروبا والَّذي يمكن إيجازه حسب طبيعة موضوع الرسالة على النحو الآتي:

ارتبط نشوء النظام الرأسماليّ بتاريخ أوروبا الحديث، وذلك لبداية ظهور الآلة البخاريَّة، وبداية الانتقال إلى حقبة الصناعة بدلًا من الزراعة، وهناك أسباب مباشرة أدَّت إلى ظهور النظام الرأسماليّ في أوروبا، هي على النحو الآتي:

أ. بداية الانتقال المتدرج إلى الحقبة الصناعيَّة مِمَّا أدَّى لظهور مصانع السكر في أوروبا وتحديدا في إنجلترا، وفي أطراف المدن، وكان السكر من المواد التموينية الأساسيَّة الَّتي تحظى بالطلب في معظم دول العالم، ونتيجة لحركة العرض والطلب زادت الحاجة إلى وجود نظام اقتصادي يقوم بتنظيم العلاقة

---

[١] أخلاقيات الرأسماليَّة ما لن يخبرك به استاذك، توم جي بالمر، ترجمة: محمد فتحي خضر مراجعة: محمد ابراهيم الجندي، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة، ط١، (د.ت)، ص ١٠.

[*] ادم سمث هو: فيلسوف أخلاقي وعالم اقتصاد اسكتلندي. يُعدّ مؤسس علم الاقتصاد الكلاسيكي ومن رواد الاقتصاد السياسي ولد في (٥ يونيو ١٧٢٣م) وتوفي في (١٧ يوليو ١٧٩٠م)، https://ar.wikipedia.or g.

[٢] ينظر: أخلاقيات الرأسماليَّة ما لن يخبرك به استاذك، ص١٠.

بين صاحب رأس المال وباقي أفراد السوق الحر من منتجين ووسطاء ومستهلكين[١].

ب. ارتفاع أجور العبيد في نهاية عصر العبودية، إذ قام أصحاب رؤوس الأموال باستيراد العبيد للعمل في مصانع السكر وتطويرها، ولكن كانت أجور العبيد قد ارتفعت مِمَّا أدَّى إلى العمل على تطوير الآلات لتسد محل العمال، والعمل على إيجاد مصادر دخل بديلة، وذلك لارتفاع الإنفاق على مُهِمَّة تطوير الآلات، فكانت زيادة الثروة عن طريق الاقتصاد الرأسماليّ الحل البديل الَّذي اثبتت الايام نجاحه[٢].

نشير هنا إلى أنَّ أسباب ظهور النظام الرسمالي تقودنا إلى التتبُّع الدقيق لظهور نظريَّة حدّ الكفاف الرأسماليَّة الَّتي يتناسب نظام التوزيع فيها لما بعد الإنتاج مع فلسفة المجتمع الرأسماليّ والَّتي ظهرت بشكل واضح في الأزمة العالميَّة الأخيرة، وأقصد هنا جائحة كورونا، والَّتي سنزيد الإيضاح فيها بموضعه في الرسالة.

ثالثا: تطور النظام الرأسماليّ:

تطور النظام الرأسماليّ بشكل كبير في القرن التاسع عشر والقرن العشرين متزامنا مع تأسيس دولة الولايات المُتَّحدة الأمريكيَّة، وازدهار التصنيع فيها ليصل إلى القمَّة في دولة إنجلترا، واستمر العمل على تطوير القطاعات مثل الزراعة والتجارة وغيرها لمُدَّة تصل إلى قرنين تقريبًا، نتج عنه وصول الدولة إلى اقتصاد قوي متين قائم على نظريَّة السوق الحرّ، ومن أهمّ النماذج الَّتي تمثل النظام الرأسماليّ في القرن

---

[١] ينظر: الرأسماليَّة ثورة لا تهدأ، جويس أبلبي، ترجمة: رحاب صلاح الدين، مراجعة: محمد فتحي خضر، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة، ط١، (١٤٣٥هـ/ ٢٠١٤م)، ص ١٣٧ – ١٣٨.

[٢] ينظر: المصدر نفسه ، ص ١٣٧–١٣٨ .

العشرين وحتّى مطلع القرن الواحد والعشرين هو الاقتصاد البريطاني واقتصاد الولايات المُتَّحدة الأمريكيَّة وفرنسا[١].

ويرجع السبب في عدم تراجع الاقتصاد البريطاني هو استمراره في المحافظة على سائر مستعمرات الدول، على الرغم من خسارتها فيما بعد مستعمراتها في الولايات المُتَّحدة الأمريكيَّة[٢].

ونورد هنا الجدول الآتي[٣] والَّذي يمثّل أكبر ١٠ اقتصادات في العالم في(٢٠٢١ م) وجميع الدول الظاهرة في التصنيف باستثناء الصين هي دول تتبع النظام الرأسماليّ:

ترتيب	الدولة	الناتج المحلي الإجمالي الاسمي بالتريليون دولار	النسبة المئوية لحجم مساهمة الدولة في الناتج الاقتصاديّ العالمي
١	الولايات المُتَّحدة الأمريكيَّة	٢٢,٩	%٢٤,٤
٢	الصين	١٦,٩	%١٧,٩
٣	اليابان	٥,١	%٥,٤
٤	ألمانيا	٤,٢	%٤,٥
٥	المملكة المُتَّحدة	٣,١	%٣,٣
٦	الهند	٢,٩	%٣,١
٧	فرنسا	٢,٩	%٣,١
٨	إيطاليا	٢,١	%٢,٣
٩	كندا	٢,٠	%٢,١
١٠	كوريا الجنوبية	١,٨	%١,٩

[١] ينظر: الرأسماليَّة ثورة لا تهدأ، ص ١٨٣-١٨٤.

[٢] ينظر: المصدر نفسه ، ص ١٨٣-١٨٤ .

[٣] ينظر: موقع على الشبكة العنكبوتية ، ص١: https://www.argaam.com/.

رابعا: مميزات النظام الرأسماليّ:

يتميَّز النظام الرأسماليّ بمجموعة مميزات على النحو الآتي:

١. **الملكِيَّـة الخاصَّـة:** تُعَدُّ الملكِيَّة الخاصَّة من أهمّ خصائصه الَّتي يتميَّز بها وتتَّسع لتمكين الفرد من امتلاك وسائل الإنتاج لنفسه مثل المصانع، ويجب على الدولة صيانة هذا الحق له في كلّ زمان، ومكان ومن خلال الإمكانيَّات المتاحة، ولا يحقُّ لأيّ شخص أو أيّ جهة كانت، مصادرة هذه الأملاك إلا بشكل قانوني، وهو يظهر أنَّ مساحة تدخُّل الدولة في النشاط الاقتصاديّ الفرديّ بشكل محدود[١].

٢. إنهاء حقبة الإقطاع حيث كان النظام الإقطاعي هو السائد قبل أن يتشكل النظام الرأسماليّ، ويتكون المجتمع فيه من طبقتين هما طبقة مُلاَّك الأراضي طبقة الأثرياء، وأمَّا الطبقة الأخرى، فهي طبقة العمَّال الفلَّاحون، وهم الفقراء ويعملون لكسب قوتهم [٢].

---

[١] ينظر: مجموعة أكاديميين سوفياتيين، الموسوعة الفلسفيَّة، م. اوزنتال، ب. يودين، ترجمة: سمير كرم، مراجعة: صادق جلال العظم، جورج طرابيش، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت (د. ط)، (١٤٢٦هـ/ ٢٠٠٦م)، ص ٢٢٤ – ٢٢٥.

[٢] ينظر: المصدر نفسه ، ص ٢٢٤-٢٢٥.

المطلب الثالث

مفهوم النظام الاقتصاديّ الاشتراكيّ

أوَّلا: تعريف النظام الاقتصاديّ الاشتراكيّ:

((يطلق لفظ الاشتراكيَّة للتعبير عن الكثير من المعاني المختلفة، فأحيانًا يطلق على مجرَّد تدخُّل الدولة في النشاط الاقتصاديّ، وبذلك تكون الاشتراكيَّة نقيضًا لسياسة الحُرِّيَّة الاقتصاديَّة في النظام الرأسماليّ، كما يُطلق أحيانًا للتعبير عن تدخُّل الدولة في حياة العمَّال، والطبقات الفقيرة، بهدف سَنِّ التشريعات الاجتماعيّة والاقتصاديَّة، الَّتي تُخَفِّفُ معاناتهم، وتمنحهم بعض المزايا)) [١].

إنَّ الاشتراكيَّة، من الناحية العلميَّة تعني النظام الَّذي تؤول فيه ملكيَّة مواد الإنتاج والأراضي والآلات والمصانع للدولة بمعنى آخر، فإنَّ الاشتراكيَّة على خلاف ما تفتضيه الرأسماليَّة، تقوم على الملكِيَّة الجماعيَّة لعناصر الإنتاج المختلفة، أي ملكيَّة المجتمع الَّذي تمارس الدولة دورها بالنيابة عنه[٢].

وهو نظام يستلزم إلغاء الملكِيَّة الفرديَّة بمعنى أنَّهُ لا يجوز للفرد أن يمتلك أرضًا أو معملاً أو منجمًا أو أيّ ثروة تحتاج في استغلالها إلى عامل أو عمال وعليه يجوز للفرد أن يمتلك أدوات بيته وملابسه وأمواله طالما كان لا يستغلها بواسطة عمال، بل ربما سمح له بامتلاك مسكنه أيضًا، لأنَّ هذا الملك لا يضرُّ الآخرين أو يسلبهم حقًّا شخصيًّا[٣].

وغرض الاشتراكيَّة في إيجاد الحُرِّيَّة الاقتصاديَّة حتّى تتساوى الفرصة بين الناس في الإثراء تمهيدًا لمبدأ الإرث، لأنَّ وجوده ينافى هذه الحُرِّيَّة الاقتصاديَّة الَّتي

---

[١] موسوعة مقاتل من الصحراء، تاريخ النظم الاقتصاديَّة، اصدار ٢٠٢٠م، ص٣ http://www.moqatel.com

[٢] ينظر: المصدر نفسه، ص٣.

[٣] ينظر: الاشتراكيَّة، سلامة موسى، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة، مصر، (د. ط) (١٤٣٣هـ/ ٢٠١٢م)، ص ١٧.

تتطلَّبُ أن يولد الناس متساوون لا يمتاز أحدهم على الآخر بغير مميِّزاته الطبيعيَّة المُجَرَّدة[١].

ثانيًا: نشأة النظام الاشتراكيّ:

يرى أنصار الفكر الاشتراكيّ أنَّ الفكر الاشتراكيّ نشأ مع نشأة الإنسان، وهو لم يعبر عن مرحلة تاريخيَّة معيَّنة، بل هو حصيلة تاريخ الإنسان ومرتبط بوجود الإنسان المفكِّر، حيث كان النظام الاقتصاديّ الأوَّل السائد في الكون هو نظام الشيوعيَّة بمفاهيمها الأولى، وليس بالضرورة أن تأتي بتدرّج النظم[٢].

ولكن نلاحظ هناك إشارات في الفكر الاقتصاديّ الغربي إلى الفكر الاشتراكيّ نوَّه بها الفيلسوف أفلاطون (٣٤٨- ٤٢٨ ق.م)، وضمن مرحلة الإغريق في تكوين المجتمع من طبقات، طبقة الفلاسفة والجند الَّذين يعيشون فيها حياة مثالية فاضلة بشكل متساوي وعادل ولكي تأخذ الحياة وظيفتها في التفكير بكيفيَّة حَلِّ المشاكل الاجتماعيّة فمنع الزواج والتملك لكي يكون الملك عام للجميع، وإن كان أفلاطون يعني بذلك المجتمع النخبة الَّذي يتمّ الاعتماد عليه في التغيير، وليس العبيد وبحسب الأدبيَّات السائدة في زمانه[٣].

وقد نشأت الدولة الاشتراكيَّة الأولى في العالم بعد ثورة اكتوبر في روسيا عام(١٩١٧م)، ويضم نظام الاشتراكيَّة العالمي حاليًّا خمس عشرة دولة كبيرة وصغيرة تمتدُّ على مساحات شاسعة من أوروبا وآسيا واميركا اللاتينية، وخلال مهلة قصيرة تحوَّلت أكثريَّتها إلى دول متطوِّرة ذات صناعة عصريَّة، وحقَّقت ارتفاعًا هامًّا في مستوى معيشة الشغيلة وتقدُّمًا سريعًا للعلم والثقافة[٤].

---

[١] ينظر: الاشتراكيَّة ، ص ١٧.

[٢] ينظر: الفكر الاقتصادي في العصر الحديث، محمد عارف الكيالي، مكتبة الطباعة المركزية جامعة بغداد، العراق (د. ط)، (١٤٠٩هـ/ ١٩٨٩م)، ص ٢٦.

[٣] ينظر: المصدر نفسه ، ص٢٦.

[٤] ينظر:أسس الاشتراكيَّة العلميَّة، افانا سييف، ترجمة: سليم توما، دار التقدم، موسكو (١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠م)، ص ٤٢.

ونرى هنا أنَّ السبب الرئيس في تطوُّر دول أوربا الاشتراكيَّة في العصر الحديث هو الخطوة الَّتي أقدم عليها غورباتشوف آخر رئيس للاتحاد السوفيتي عندما أعلن خطل الأمميَّة الثالثة بعد التطبيق الخاطئ للرئيس السوفيتي لينن الَّذي قلب النظريَّة الاشتراكيَّة لانجلز رأسًا على عقب، إذ طبَّقها بقوة سياسيَّة هي الطبقة العاملة بدلاً من تحقُّق الوفرة في الإنتاج الَّتي هي عماد تطبيق الاشتراكيَّة، وبذلك عاد إلى الأمميَّة الثانية الَّتي تمثِّلُها اليوم دول أحزاب أوربا الاشتراكيَّة.

ثالثًا: مؤهِّلات ظهور الاشتراكيَّة:

إنَّ التطوُّر الرأسماليّ وتأثيره على القوَّة العاملة ففي الوقت الَّتي كانت فيه النظريَّات الرأسماليَّة تستند إلى العاملين في المجتمع الأوربي، والَّذي أطلق عليهم الأُجَرَاء والكادحين [١].

فإنَّ هذه الظاهرة أثرت سلبًا في كثير من المفكرين وفي مختلف الميادين وكتبوا عنها الكثير، وتم التأثر بتلك الطروحات الاشتراكيَّة المثالية واستمرت هذه الطروحات إلى جانب الطروحات والأفكار الدينيَّة والأخلاقية الَّتي ترفض الاستغلال والجشع وزيادة الأسعار [٢].

---

[١] ينظر: عشرة أئمة في الاقتصاد، جوزيف شومبيتر، ترجمة: حسين عمر، مراجعة: عبد العزيز مرعي، بأشراف وزارة التربية، (د. ط)، (د.ت)، ص ٧، وينظر: مسائل الاقتصاد السياسي الاشتراكي، اوسكار لانجة، ترجمة: محمد فؤاد بلبع، دار الحقيقة للطباعة والنشر، بيروت، ط١ (١٣٩١هـ/١٩٧٢م)، ص ٢٩-٤٩.

[٢] ينظر: المصدر نفسه ، ص ٢٩-٤٩.

رابعًا: مميزات النظام الاقتصاديّ الاشتراكيّ:

١. دوافع النشاط الاقتصاديّ في النظام الاشتراكيّ:

إشباع الحاجات العامَّة وإلغاء حافز الربح وذلك بسعي الأفراد داخل النظام الاشتراكيّ إلى القضاء على جميع الفوارق الطبقية (اقتصاديَّة كانت أو اجتماعيَّة) الَّذي سيطر على المجتمع الرأسماليّ من خلال إلغاء نظام حوافز الربح لخلق المساواة[١]، فلا يصبح الهدف من النشاط الاقتصاديّ هو تحقيق الربح ؛ لأنَّ الربح بالنسبة لهم وسيلة من وسائل الإساءة لأنه يؤدّي إلى التوزيع الخاطئ للدخل والثروة وبالتالي استبدال الربح كحافز اقتصادي للشعور القومي والشعور بالمسؤولية والمشاركة في إشباع حاجات المجتمع، ونظرية عدم وجود ربح يغطي النظام الاشتراكيّ احتياجات المجتمع مجانًا مثل التعليم مجاني والرعاية الصحِّيَّة مجانية والترفيه مجاني لتقليل الفروق الفرديَّة بين اعضاء المجتمع ، ويتلخص الدافع الروحي في هذا النظام هو الوصول إلى إشباع جميع الحاجات المادية والفكريَّة العامَّة لجميع الأفراد بشكل جماعي يضمن العدل والمساواة في إنتاج الثروة وتوزيعها من خلال تعميم ملكيَّة وسائل الإنتاج ومنع ملكيَّتها الشخصيَّة[٢].

٢. التنظيم الحقوقي والاجتماعيّ في النظام الاشتراكيّ:

أمَّا بالنسبة للإطار القانوني والاجتماعيّ في هذا النظام وهو عماده الأساس فيقوم على الملكِيَّة الجماعيَّة (العامَّة) لوسائل الإنتاج حيث يقوم النظام على المبدأ العام للقضاء على الملكِيَّة الفرديَّة للموارد الاقتصاديَّة وأدوات الإنتاج[٣].

إذ يجب أن تمتلك الدولة هذه الموارد والأدوات، فالملكية العامَّة تشمل ملكيَّة الدولة لموارد الثروة الطبيعيَّة والمشاريع الصناعيَّة والتجاريَّة ومشاريع النقل والبنوك والمشاريع الزراعة لأنَّها تمارس دورها بالنيابة عنه[٤].

---

[١] ينظر: دروس في الاقتصاد السياسي، أنطوان أيوب، كُلِّيَّة الحقوق، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعيَّة، حلب، سوريا، ط١، (د.ت)، ص ٣٩.

[٢] ينظر: المصدر نفسه ، ص ٣٩ .

[٣] ينظر: مقدمة في المشكلة الاقتصاديَّة، ص٤٤.

[٤] ينظر: المصدر نفسه ، ص٤٤.

وهذا لا يعني أنَّ الملكِيَّة الخاصَّة محظورة تمامًا، ولكنها تظل مقتصرة على بعض الجوانب، فالملكية الخاصَّة هي نظام طبيعي للمال والسلع الاستهلاكية ويمتلك الأفراد ما يحصلون عليه من الدخل، ويملكون المدَّخرات الَّتي يتلقونها، ولهم الحُرِّيَّة في التصرف بما يمتلكونه، بالإضافة إلى ملكيَّة المسكن والسيارة والملبس والمأكل في حدود لا تتعارض مع المبدأ العام الَّذي ينطبق مع الفلسفة الاجتماعيّة للمجتمع الاشتراكيّ[١].

ويؤدّي إلغاء الملكِيَّة الخاصَّة إلى تضييق الخلافات بين الطبقات واختفاء الطبقة الرأسماليَّة وملاك الفلاحين أو الصناعيين، وفي هذا النظام يتقاضى الفرد أجره مقابل الجهد الَّذي يبذله، ويصبح الجهد المبذول في الإنتاج هو أساس التمايز في مستوى المعيشة بين الأفراد، وبالتالي تختفي طبقة الَّذين يتقاضون دخلًا من دون أن يساهموا في الإنتاج بالعمل[٢].

ونرى هنا أنَّ هذا التصور الاشتراكيّ في بناء المدخلات على الجهد المبذول من دون النظر إلى الإنتاج الواقعي قد افقد النظام الاشتراكيّ اهم ركائز النفس البشريَّة وهي الطموح في الابتكار والتمايز من أجل الحصول على دخل أعلى فأصبح الإنتاج الكمّي هو سمة الصناعة في الدول الاشتراكيَّة، وأصبح الإنتاج النوعي صفة للمجتمعات الرأسماليَّة.

وأَنَّ النظام الاشتراكيّ لا يعتمد في نظريَّته على الغاء الحُرِّيَّة الشخصيَّة، وإنَّما يعدَّها ضمن إطار الجماعة، وهو يستلزم غياب الفرد عن استقلالية القرار الاقتصاديّ، لأنَّ التباين سوف يحصل بين المصالح الفرديَّة والمصالح الجماعيَّة، وهذا التباين وتضاد المصالح هو الَّذي استلزم تغييب الحُرِّيَّة الفرديَّة مقابل الحُرِّيَّة الجماعيَّة.

---

[١] ينظر: مقدمة في المشكلة الاقتصاديَّة ، ص ٤٢- ٤٤.

[٢] ينظر: المصدر نفسه، ص ٤٢- ٤٤.